

Distr.: General
19 October 2006
Arabic
Original: English



التقرير نصف السنوي الرابع المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الرابع الذي أقدمه إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).
- ٢ - وفي الشهور الستة التي انقضت منذ صدور تقرير الأخير المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/248)، شهد لبنان بداية أزمة سياسية أعقبها تدهور حاد وانعدام للاستقرار طويل الأمد.
- ٣ - وانعقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني من جديد في ٢٨ نيسان/أبريل و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ لمناقشة المسألتين المتبقيتين على جدول أعماله، وهما رئاسة الجمهورية اللبنانية وأسلحة حزب الله، وذلك في خضم مناخ سياسي مشحون بصورة متزايدة من الناحية الداخلية وفيما يتعلق بالعلاقات اللبنانية السورية على السواء.
- ٤ - وفي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اندلعت احتجاجات ونشبت مصادمات بعد بث برنامج تليفزيوني بدا أنه يتهم على شخصية حسن نصر الله، أمين عام حزب الله. وسدّ الشباب من سكان الضواحي الجنوبية في بيروت الطريق المؤدي إلى المطار بإطارات للسيارات مشتعلة واشتبكوا مع الشباب من سكان الضواحي الشمالية الشرقية.
- ٥ - وفي هذا السياق، اجتمع مؤتمر الحوار الوطني في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ واتفق الزعماء السياسيون اللبنانيون في الدورة المعقودة على قواعد خطيّة للسلوك تقضي بأن يتمتع كل منهم عن مهاجمة الآخر من أجل التخفيف من حدة التوتر السياسي والطائفي المتزايد.



وفي ٢٩ حزيران/يونيه، انعقد مؤتمر الحوار الوطني للمرة الأخيرة حتى تاريخه وانفض دون التواصل إلى اتفاقات أخرى.

٦ - وفي ١٢ تموز/يوليه، نشب قتال بين إسرائيل وحزب الله بعد أن شن حزب الله هجوماً، لم يسبقه استفزاز، عبر الخط الأزرق، حيث اختطف جنديين إسرائيليين وقتل عدة جنود آخرين. وقد قدمت عرضاً مجملًا لمسار الصراع وآثاره في مواضع أخرى من تقرير المقدمين بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2006/670 و S/2006/730)، الذي أُتخذ في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وأدى إلى وقف الأعمال القتالية ما زال قائماً منذ ١٤ آب/أغسطس.

٧ - ويستمر المناخ السياسي المتوتر سائداً في لبنان. وفي خضم هذا التوتر، وفي سياق عودة مثيرة للقلق إلى مناخ الاغتيالات والأعمال الإرهابية التي حفل بها العام الماضي، نجح مسؤول أممي لبناني كبير من محاولة اغتيال أثناء مروره بسيارته على طريق في جنوب لبنان في ٥ أيلول/سبتمبر. وقد قُتل أربعة من مساعديه وحراسه الشخصيين في الهجوم وجرح خمسة.

٨ - وفي الساعات الأولى من صباح ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب ستة مدنيين لبنانيين عندما أطلقت ثلاثة صواريخ على مبنى في وسط مدينة بيروت، بالقرب من مقر الأمم المتحدة ومن السراي الكبير، مقر رئيس الوزراء، دون أن تتسبب في وقوع أية خسائر بشرية. ويأتي هذا الحادث المثير للقلق عقب هجومين آخرين بصواريخ مماثلة وبالقنابل اليدوية على مراكز للشرطة في لبنان. وفي أعقاب الهجمات الأخيرة، عززت حكومة لبنان وجود قوات الأمن الداخلي في بيروت بـ ٨٠٠ فرد.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٩ - منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حدث تقدم كبير صوب تنفيذه الكامل. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تحقق الانسحاب الكامل للقوات والمعدات العسكرية السورية وجهاز المخابرات العسكرية السورية. وفي أعقاب ذلك بقليل، أجريت انتخابات تشريعية حرة نزيهة في لبنان (انظر S/2005/673). وفي تقرير الأخير، ذكرت أنه بإبرام الاتفاقات التي توصل إليها الحوار الوطني اللبناني، تحقق تقدم كبير آخر صوب التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٠ - وتحقق المزيد من التقدم في الشهور الأخيرة بتنفيذ عملية النشر الكبيرة التاريخية للقوات المسلحة اللبنانية في جنوب البلد لأول مرة خلال ثلاثة عقود. وعلاوة على ذلك،

فقد اتخذت القوات اللبنانية مواقعها على طول الجانب الشرقي للخط الأزرق لأول مرة، وانتشرت بأعداد غفيرة على طول الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية. وتمثل هذه الخطوات تقدماً هاماً صوب البسط التام لسيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وتنفيذ مقتضيات القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) واتفاق الطائف.

١١ - غير أن أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما ما يدعو منها إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، والاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع لم تنفذ بعد تنفيذاً كاملاً.

ألف - انسحاب القوات الأجنبية المنتشرة في لبنان

١٢ - في تقريره المقدم عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/730)، ذكرت أنه لا توجد حالياً، بناء على المعلومات التي بذلت الأمم المتحدة كل ما في وسعها للتأكد من صحتها، قوات أجنبية منتشرة في لبنان سوى القوات العاملة تحت راية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقد عادت القوات الإسرائيلية، التي كانت قد دخلت إلى لبنان إبان الصراع الأخير، إلى ما وراء الخط الأزرق في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فيما عدا انتشارها في قرية الغجر المقسمة. وأتوقع أن هذا الوجود سوف ينتهي في القريب العاجل في سياق المناقشة الثلاثية حول الترتيبات الأمنية المتعلقة بالقرية^(١).

(١) سبق لي تقديم تقارير عن الانسحاب الكامل الآخر للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية في امتثال تام لأحكام هذا الجانب من جوانب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وعن الانسحاب الكامل لجميع القوات والمعدات العسكرية السورية وجهاز المخابرات العسكرية السورية من لبنان في امتثال تام لأحكام هذا الجانب من جوانب القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد أيد مجلس الأمن الاستنتاجات التي خلصت إليها في شأن هذين الانسحابين.

باء - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١ - جهاز المخابرات السوري ونشاطه في لبنان

١٣ - ذكرت لي حكومة لبنان أنها ما زالت تعمل على توطيد سيطرتها التامة على جميع أجهزة الأمن. وترددت في بعض الأحيان مزاعم من جهات، من بينها حكومة لبنان، حول استمرار نشاط المخابرات السورية في لبنان^(٢).

٢ - إقامة تمثيل دبلوماسي متبادل

١٤ - في أعقاب تقريره الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، اتخذ مجلس الأمن قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، الذي شجع على تحديد الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل.

١٥ - وقد ذكرت أنني أتوقع قرب بدء عملية بين لبنان والجمهورية العربية السورية على أساس جدول أعمال متفق عليه تفضي في نهاية المطاف إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة^(٣). وأعود لأكرر هذا التوقع في ضوء موقف مجلس الأمن المعرب عنه في القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). فمن شأن اتخاذ خطوات صوب إقامة علاقات دبلوماسية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان أن يسهم إسهاما كبيرا في استقرار المنطقة.

٣ - تحديد الحدود

١٦ - إلى جانب الدعوة الموجهة في القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) إلى حكومة الجمهورية العربية السورية للاستجابة بشكل إيجابي لطلب حكومة لبنان تحديد حدودهما المشتركة، أكد المجلس مرة أخرى أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وذلك في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦).

(٢) ذكرت الحكومة السورية في رسالة موجهة إلي بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أنها "تود ... أن تؤكد مجددا أنها سحبت كل قواتها ومعداتها وجهازها الأمني من لبنان في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥" (S/2006/259، المرفق).

(٣) أشرت في تقريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/730) إلى التأكيدات التي قدمها لي الرئيس الأسد في هذا الشأن وأعربت مجددا عن توقعي بقرب بدء عملية بين البلدين على أساس جدول أعمال متفق عليه تفضي في نهاية المطاف إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة. ويجدر بالإشارة في هذا الشأن ما ورد في البيان الذي ألقاه ممثل حكومة الجمهورية العربية السورية في مجلس الأمن بعد كلمة رئيس الوزراء السنيورة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/PV.5417) وما جاء في الرسالة الموجهة إلي من حكومة الجمهورية العربية السورية المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/259).

١٧ - وفي إطار الضرورة العامة لتحديد الحدود السورية اللبنانية، أبلغتني حكومة لبنان بأن شرطة الحدود السورية أقامت حواجز رملية ومواقع داخل الأراضي اللبنانية في عدد من الأماكن خلال الشهور الستة الأخيرة. وأبلغتني حكومة لبنان أيضا بوجود مواقع متحركة، وكانت تحرس بعضها أحيانا شرطة الحدود السورية. إن ما يبدو من شكوك حول الحدود في المناطق المعنية يُبرز من جديد ضرورة التوصل إلى اتفاق شامل لتحديد الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية على نحو يحقق أفضل مصالح كل من البلدين

١٨ - وفيما يتعلق بتحديد الحدود في منطقة مزارع شبعا، استفسر رئيس الوزراء السنيورة في اجتماع عقد بيننا في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عن الخطوات الممكنة اتخاذها من منظور الأمم المتحدة لنقل السيادة على مزارع شبعا من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. ورددتُ على رئيس الوزراء برسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وناقشت الأمر معه مرة أخرى، ولا سيما عند زيارتي لبيروت خلال زيارتي الأخيرة للمنطقة وفي إطار خطة النقاط السبع التي طرحتها حكومة لبنان.

١٩ - وفي ضوء التصريحات السورية التي أشارت إلى أن منطقة مزارع شبعا لبنانية وبعد النظر في المسار البديل الذي اقترحه حكومة لبنان في خطتها المؤلفة من سبع نقاط، أواصل دراسة الآثار المساحية والقانونية والسياسية التي سوف تترتب على هذا النهج دراسة دقيقة وسوف أعرضها على المجلس في الوقت المناسب^(٤). وفي الوقت ذاته، أود أن أكرر دعوتي الملحة إلى الجمهورية العربية السورية ولبنان لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد الحدود المشتركة امتثالاً للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). فمن شأن هذه الخطوات أن تساهم مساهمة كبرى في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

٤ - الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية

٢٠ - بعد صدور تقرير الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2006/248)، ظلت الاختراقات الجوية الإسرائيلية المستمرة الاستفزازية التي تتوغل أحيانا في عمق المجال الجوي اللبناني وتحدث فرقعات صوتية فوق المناطق المأهولة بالسكان، مسألة تثير قلقا كبيرا (انظر S/2006/560). وما زالت حكومة إسرائيل مصرّة على ادعائها بأن عمليات التحليق الجوي هذه مبعثها دواع أمنية.

(٤) وفقا لخطة النقاط السبع، يمكن لمجلس الأمن أن يضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا المجاورة لها تحت ولاية الأمم المتحدة بصفة مؤقتة إلى حين تحديد الحدود وحسم مسألة سيادة لبنان عليها حسما تاما وفقا للقانون الدولي.

٢١ - كما استمرت عمليات التحليق الجوي الإسرائيلية منذ بدء نفاذ وقف الأعمال القتالية بين إسرائيل وحزب الله في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأتوقع أن الاختراقات والانتهاكات الجوية لسيادة لبنان، التي تتعارض مع القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وكذلك مع القرار ١٠٧١ (٢٠٠٦) نفسه سوف تتوقف تماما.

٢٢ - وقد استمرت الأعمال القتالية الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله فترة طويلة انتهكت خلالها إسرائيل سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وبصدور القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تقرر وقف الأعمال القتالية، وهو ما التزم به الطرفان إلى حد بعيد كما أوضحت في تقريرتي عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2006/730).

٢٣ - وقد أبلغتني حكومة لبنان أيضا بانتهاك إسرائيلي مزعوم آخر لسيادة لبنان^(٥).

جيم - بسط سيطرة حكومة لبنان على كامل الأراضي اللبنانية

٢٤ - أشرت في تقريرتي السابق عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى أن وقوع عدد من الحوادث الخطيرة يؤكد ضرورة قيام حكومة لبنان، من خلال قواتها الأمنية وقواتها المسلحة النظامية، ببسط سيطرتها على كامل أراضي البلد من أجل الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق. وذكرت أنه يجب على حكومة لبنان، بوصفها السلطة الشرعية الوحيدة المخولة باحتكار استعمال القوة في جميع أنحاء أراضيها، أن تفعل المزيد من أجل ممارسة سيطرتها وفقا لذلك.

٢٥ - وخلال الأعمال القتالية، أكدت الحكومة اللبنانية مجددا عزمها على بسط سيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية وعلى إرساء احتكارها للاستعمال المشروع للعنف. وتوخت خطة النقاط السبع التي طرحها رئيس الوزراء السنيرة بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على أراضيها عن طريق قواتها المسلحة الشرعية، بحيث لا تكون هناك أسلحة أو سلطة أخرى غير تلك التابعة للدولة اللبنانية حسب ما هو منصوص عليه في اتفاق الطائف. وقد اعتمد مجلس الوزراء اللبناني خطة النقاط السبع بوصفها الموقف الرسمي لحكومة لبنان في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، عاد مجلس الوزراء ليؤكد من جديد التزامه بها وقرر

(٥) أكدت لي الحكومة اللبنانية أن عملية اغتيال أحد مسؤولي تنظيم الجهاد الإسلامي الفلسطيني في لبنان في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ نفذتها شبكة استخبارات تعمل بناء على تعليمات من إسرائيل. وذكر بيان صحفي صادر عن الوفد اللبناني بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أن إدارة الاستخبارات التابعة للقوات المسلحة اللبنانية اكتشفت شبكة إرهابية تعمل لحساب إسرائيل. وأكد البيان الصحفي أيضا أن أحد أفراد الشبكة المزعومين اعترف بتنفيذ عدة عمليات اغتيال في لبنان بإيعاز من أجهزة الأمن الإسرائيلية، من بينها العملية المنفذة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦. وأنكرت الحكومة الإسرائيلية هذه الادعاءات.

إرسال ١٥ ٠٠٠ جندي لبناني إلى الجنوب بالتزامن مع انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة إلى ما وراء الخط الأزرق. وأكد مجلس الوزراء أيضاً استعدادده لقبول الدعم من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، إذا لزم الأمر، من أجل تيسير نشر قوات الجيش اللبناني في سياق تنفيذ خطة النقاط السبع.

٢٦ - وأود أن أعرب من جديد عن ترحيبي بهذه الخطوة الكبرى التاريخية التي اتخذتها حكومة لبنان بنشر القوات المسلحة اللبنانية في جنوب البلد. وبالإضافة إلى نشر القوات المسلحة اللبنانية في جنوب البلد لأول مرة في ثلاثة عقود، اتخذت القوات اللبنانية مواقع على امتداد الجزء الشرقي للخط الأزرق لأول مرة. وكما أشرت من قبل في تقاريري السابقة، تم نشر عدد كبير من القوات اللبنانية على امتداد الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية^(٦).

٢٧ - ومنذ بدء نفاذ وقف الأعمال القتالية في لبنان في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أُطْلِعَت على ما يفيد مجدداً باعتراض شحنات أسلحة، تمثل تعارضاً مع الحظر المفروض على توريد الأسلحة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفيما يتعلق بإمكانية إعداد تقارير عن شحنات الأسلحة، سوف أسعى إلى الوفاء بمتطلبات الإبلاغ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) المحددة في الفقرة ١٧ من القرار. كما أدعو جميع الدول الأعضاء، ولاسيما جيران لبنان، إلى كفالة الامتثال التام للحظر المفروض على توريد السلاح في الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

دال - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٨ - لا أزال أعتقد أن نزع السلاح يجب أن يتم من خلال عملية سياسية تفضي إلى استعادة الحكومة اللبنانية لسلطتها كاملة. وإذا كان الغرض النهائي لنزع السلاح هو قيام دولة لبنانية قوية لصالح جميع سكان لبنان، كما نص على ذلك اتفاق الطائف، فإن نزع سلاح جميع الميليشيات الباقية وحلها يجب أن يتحقق على نحو يقوي السلطات المركزية بدل أن يضعفها. ويشكل تمتع الدولة باحتكار الاستعمال المشروع للقوة في جميع أرجاء إقليمها

(٦) كما ذكرت في تقريرتي الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2006/730)، مازلت أعتقد أن فرض حظر على الأسلحة، وهو أمر متسق اتساقاً تاماً مع قرار مجلس الوزراء اللبناني المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي يقضي بـ"أن يكون هناك سلاح أو سلطة في لبنان غير سلاح الدولة اللبنانية وسلطتها، هو تدبير ضروري بالنظر إلى طول العهد بتهريب الأسلحة للميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية". وأكدت أيضاً أن على الجمهورية العربية السورية بوجه خاص أن تساعد في إنفاذ أحكام الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالنظر إلى أنها تشترك مع لبنان في منطقة الحدود البرية الوحيدة المفتوحة بوجه عام أمام التهريب.

شرطا يدخل ضمن تعريف الدولة. ومن المهم في هذا السياق أن تتقيد جميع الدول المجاورة بالحظر المفروض على الأسلحة على النحو المطلوب في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١ - المليشيات الفلسطينية

٢٩ - لم ينفذ القرار المنبثق عن الحوار الوطني والقاضي بترع سلاح المليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون فترة الستة أشهر المحددة التي تنتهي في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقد قرر الحوار الوطني في دورته المعقودة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ إنشاء لجنة يعهد إليها بمهمة متابعة تنفيذ ما توصل إليه من اتفاق في هذا الشأن.

٣٠ - وإني أتوقع أن تقوم الحكومة اللبنانية، عملاً بقرارها في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي يقضي بأن لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة عدا ما يخص الدولة اللبنانية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف، بمواصلة تحديد عملية سياسية وجدول زمني واضح لنزع سلاح المليشيات الفلسطينية في لبنان بالكامل. وأدعو إلى تسوية هذه المسألة بأسرع ما يمكن. كما أدعو جميع الجهات المانحة إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٣١ - وقد وقع على مدى الستة أشهر الماضية عدد من الحوادث التي تؤكد أهمية نزع سلاح المليشيات الفلسطينية في لبنان بالكامل في نهاية المطاف. ففي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة اللبنانية والمليشيا الفلسطينية فتح - الانتفاضة التي يوجد مقرها في دمشق ولديها عدد من القواعد في الأراضي اللبنانية، وذلك بعد أن تعرضت دورية للجيش اللبناني لإطلاق النار عندما اقتربت من موقع تابع للمليشيا فتح - الانتفاضة أنشئ حديثاً في شرق لبنان. وتوفي لاحقاً جندي من القوات المسلحة اللبنانية ومقاتل فلسطيني متأثرين بجراح أصيبا بها خلال تبادل إطلاق النار الذي تلا تلك العملية، كما احتجز جندي لبناني آخر لعدة ساعات قبل أن يطلق سراحه. وتمكنت القوات المسلحة اللبنانية آخر الأمر من السيطرة على تلك القاعدة؛ وألقي القبض في وقت لاحق على المقاتلين الفلسطينيين المتورطين في ذلك الحادث.

٣٢ - وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، اغتيل أحد قيادي حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وأخوه بانفجار سيارة ملغومة في جنوب لبنان. وحدث تصعيد كبير بعد يومين من ذلك على طول الخط الأزرق حيث أطلقت ثمانية قذائف على الأقل عبر الخط الأزرق صوب إسرائيل (انظر S/2006/560). وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي في البداية مسؤوليتها عن الحادث، لكنها سحبت إعلانها فيما بعد. وردّت إسرائيل بشن هجمات جوية على القواعد الموجودة في لبنان والتابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، التي يوجد مقرها

في دمشق؛ وشارك حزب الله أيضا في تبادل لإطلاق النار جرى لاحقا عبر الخط الأزرق وتطور إلى تبادل قذائف وصواريخ عبر الخط الأزرق بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أرسلت القوات المسلحة اللبنانية معدات لإزالة الأنقاض في القاعدة التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة غير أنها مُنعت من الدخول إلى القاعدة. وفي اليوم نفسه أيضا، صرح أحمد جبريل قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في مقابلة مع صحيفة لبنانية بأن جماعته نسقت جميع أعمالها العسكرية مع حزب الله، وأعرب أيضا عن معارضته لنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية في لبنان.

٣٣ - ورغم هذه الأحداث، اعتبرت كم الأمور الإيجابية إعادة افتتاح المكتب التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. وواصلت حوارات بشأن مسألة الميليشيات الفلسطينية في لبنان مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، السيد محمود عباس، الذي أكد لي تأييده الكامل لاستعادة الدولة اللبنانية احتكار استعمال القوة في جميع أرجاء إقليمها.

٢ - حزب الله

٣٤ - فيما يتعلق بالعنصر العسكري لحزب الله، أود التذكير مرة أخرى بالخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء السيد السنيورة أمام مجلس الأمن في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/5417) وبالقرار الذي توصل إليه اللبنانيون بتوافق الآراء في اتفاق الطائف^(٧). وناقش الحوار الوطني بصورة مستفيضة مسألة سلاح حزب الله في وقت سابق من هذا العام، غير أنه لم يتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن. ولا يزال حزب الله يحدّ من سلطة الحكومة اللبنانية، ولا سيما في المناطق القريبة من الخط الأزرق.

٣٥ - ويشكل نزع سلاح حزب الله، بمعنى إتمام تحوله في نهاية المطاف إلى حزب سياسي محض تماشيا مع مقتضيات اتفاق الطائف، عنصراً أساسياً لكفالة إنهاء الأعمال القتالية بصورة دائمة وحكما بالغ الأهمية واجب التنفيذ في إطار تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والاستعادة

(٧) كرر رئيس الوزراء السيد السنيورة في خطابه قوله بأن دور أسلحة حزب الله في الدفاع عن لبنان في المستقبل هو موضع نقاش وطني. وسيجري النقاش في سياق استراتيجية أقرها اللبنانيون كافة تتعلق بكيفية الدفاع عن لبنان على أفضل وجه، في ضوء خلفية أحكام اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بلبنان واستمرار احتلال مزارع شبعا، علاوة على تاريخ إسرائيل الطويل في غاراتها على الأراضي اللبنانية وانتهاكاتها لها. ويمثل التوفيق بين تلك الاعتبارات وواجب الدولة الطبيعي في أن تكون المصدر الوحيد لتوفير الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على أرضها، وحققها في فرض احتكارها على الأسلحة وبسط سلطتها الكاملة على جميع أرجاء البلد، تحديا كبيرا يتعين التصدي له في الفترة القادمة.

الكاملة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. ويعدد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) عددا من التدابير المحددة الرامية إلى تعزيز هذا الغرض، ويجري حاليا تنفيذها، ومنها على وجه الخصوص إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تكون خالية من المسلحين والعتاد والأسلحة عدا ما يتبع الحكومة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مما سيشكل خطوة هامة نحو نزع سلاح جميع الميليشيات في لبنان.

٣٦ - وأتوقع أن تقوم الحكومة اللبنانية، عملاً بقرارها في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، والقاضي بأن لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة عدا ما يخص الدولة اللبنانية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف، بمواصلة تحديد عملية سياسية وجدول زمني واضح لنزع سلاح حزب الله بالكامل، بمعنى إكمال تحوله إلى حزب سياسي محض. وإني أدعو إلى تسوية مسألة نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في أقرب وقت ممكن.

٣٧ - وأود أن أشير إلى أن حزب الله وافق عن طريق ممثليه في مجلس الوزراء اللبناني على قرار المجلس في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦^(٨). وفي الوقت نفسه، أحطتُ علماً بالبيانات الأخرى التي أدلى بها ممثلو حزب الله، والتي تتعارض مع قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٨ - وفي هذا السياق، أشير مرة أخرى إلى أن إجراء حوار مع أطراف أخرى عدا السلطات اللبنانية هو أمر لا غنى عنه من أجل تنفيذ الولاية التي يتضمنها القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والمتعلقة بنزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها. وأتوقع أن أواصل حواراً مع هذه الأطراف، ولا سيما مع حكومي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية اللتين تقيمان علاقات وثيقة مع حزب الله.

٣٩ - وعلى أساس هذه الخلفية، أود أن أكرر دعوتي إلى جميع الأطراف القادرة على التأثير على حزب الله بأن تدعم تحويل هذا الحزب إلى حزب سياسي محض، تماشياً مع مقتضيات اتفاق الطائف، باعتبار ذلك وسيلة لتحقيق نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية بالكامل. كما أكرر ندائي إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة للبنان، بأن تكفل الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة بموجب الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهو تدبير ييسر التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تقضي بنزع سلاح الميليشيات في لبنان.

(٨) أحطتُ علماً أيضاً بالتصريحات التي أدلى بها الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، في خطابه الذي ألقاه أمام جمع حافل في جنوب بيروت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والذي جاء فيها "إننا لا نقول إن سلاحنا سيبقى إلى الأبد. وليس من المنطق أن تبقى هذه الأسلحة إلى الأبد. بل سينتهي وجودها حتماً".

هاء - عملية الانتخابات الرئاسية

٤٠ - نوقشت مسألة الرئاسة اللبنانية في عدة جولات من الحوار الوطني حتى إن المشاركين في الحوار الوطني "اتفقوا على ألا يتفقوا" على الموضوع في الجولة السابعة من مشاوراتهم. وأشيرُ أيضاً في هذا السياق إلى الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء السيد السنيورة أمام مجلس الأمن في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦^(٩).

ثالثاً - ملاحظات

٤١ - أُحرز تقدم كبير على مدى السنتين الماضيتين صوب التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فقد سحبت الجمهورية العربية السورية جنودها ومعداتها العسكرية وأجهزة مخبراتها العسكرية. وأجريت انتخابات تشريعية حرة ونزيهة. كما حقق الحوار الوطني اللبناني مزيداً من التقدم. وخلال الأشهر القليلة الماضية، أحرز تقدم جديد صوب بسط سيطرة الحكومة على الأراضي اللبنانية، ولا سيما في الجنوب وعلى طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية. غير أن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لم ينفذ بعدُ تنفيذاً كاملاً، ولا سيما أحكامه الداعية إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها والاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة.

٤٢ - وأصيب لبنان خلال الأشهر الستة الماضية بنكسة شديدة. فبدل أن يواصل مساعيه الحثيثة من أجل إكمال تحوله السياسي وجني الفوائد الاقتصادية للتقدم على المسار السياسي، أضحي يواجه تحديات بلغت من الجسامة حداً لم يُشهد له مثيل منذ انتهاء الحرب الأهلية. وعلاوة على ذلك، ساد مناخ سياسي متوتر منذ انتهاء الأعمال القتالية، حيث يواجه اللبنانيون تحديات كثيرة في سعيهم إلى إعادة إعمار بلدهم وإعادة بناء مجتمعهم السياسي واقتصادهم.

٤٣ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم لبنان حكومة وشعباً وهما يواجهان المهمة الضخمة المتمثلة في استعادة الزخم في طريق توطيد الدولة اللبنانية باعتبارها سلطة للشعب تمارس بواسطة الشعب ولصالح الشعب.

(٩) قال رئيس الوزراء السيد السنيورة إن "الأغلبية البرلمانية تعتبر أن تمديد رئاسة الرئيس لحود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لثلاث سنوات أخرى كان نتيجة لتدخل سوريا وقسرها - مما كان له تأثير كبير على البرلمان اللبناني آنذاك - ضد كل النصائح لئنيها عن ذلك التدخل المتعسف" (S/PV.5417).

٤٤ - وأود أن أعرب عن شكري لجميع البلدان التي قدمت بالفعل المساعدة للبنان سواء في شكل المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو توفير المعونة التقنية الثنائية أو عن طريق تقديم الدعم المالي. ولا تزال هناك حاجة إلى مثل هذه المساعدة حيث يستعد اللبنانيون من جديد لقبول قدرهم المتمثل في إعادة الإعمار الاقتصادي والسياسي. وأؤكد أيضا على أن هذه المساعدة ينبغي أن تقدم بطرق تساهم في توطيد احتكار الدولة لاستعمال القوة في جميع أرجاء إقليمها.

٤٥ - ولا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به في الشهور القادمة. فباتخاذ القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقرارات مجلس الوزراء اللبناني المتكررة القضائية ببسط سلطة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية، وُضع إطار جديد للتنفيذ الكامل لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). كما حُددت قائمة من التدابير تشكل خارطة طريق للتنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وتتخذ الحكومة اللبنانية، بدعم دولي كبير، خطوات هامة ستساعدها على التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). غير أن تحقيق هذا الهدف لا يزال يتوقف على اللبنانيين وكذلك على تعاون الأطراف الأخرى غير اللبنانية.

٤٦ - وسيتعين على لبنان في الشهور القادمة أن يشرع من جديد في حوار وطني وشامل حقا. ولا سبيل إلى تحقيق هدف نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها، وهو أمر يقع في صلب التحول السياسي الذي يشهده لبنان ويشكل عنصرا ضروريا لإكمال توطيد دعائم لبنان باعتباره دولة ذات سيادة وديمقراطية بعد طول انتظار، إلا عن طريق عملية شاملة تعالج المصالح السياسية والاقتصادية لجميع اللبنانيين وللذين يعيشون في لبنان.

٤٧ - ويحدوني أمل كبير في أن تُغتتم الفرص المتولدة عن الصراع وأن يتمكن اللبنانيون من جديد من النهوض من تحت أنقاض الدمار والحرب. وأؤكد من جديد في هذا السياق أن تحول حزب الله إلى حزب سياسي محض تماشيا مع مقتضيات اتفاق الطائف، عنصر أساسي لكفالة إنهاء الأعمال القتالية بصورة دائمة والاستعادة الكاملة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٤٨ - ولبلوغ هذه الغاية ومواصلة خطى التقدم على درب تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في توطيد دعائم الدولة اللبنانية، من الضروري أن تدعم جميع الأطراف التي لها تأثير في لبنان عملية سياسية بناءة. وأشار في هذا السياق إلى أن القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، دعت صراحة إلى تعاون الأطراف الخارجية وإي لأو يد هذه الدعوة.

٤٩ - ومن شأن قيام علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان والجمهورية العربية السورية وتحديد الحدود المشتركة بين البلدين، بما في ذلك على وجه الخصوص في منطقة مزارع شبعا عن طريق اتفاق ثنائي، أن يشكّلا خطوتين هامتين في طريق تعزيز السلام والأمن في المنطقة. وإدراكا مني لأهمية تحديد الحدود بالنسبة للبنانيين، أبذل جهدا حثيثا من أجل التحديد الكامل لما يترتب على النهج المقترح في خطة النقاط السبع التي طرحها لبنان من آثار متعلقة برسم الخرائط وآثار قانونية وسياسية وسأعود إلى المجلس بشأن ذلك. وأود أيضا دعوة الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى معالجة مسألة المحتجزين اللبنانيين في مراكز الاحتجاز السورية.

٥٠ - وإني أكرر دعوتي إلى جميع الأطراف والجهات الفاعلة لكي تدعم إعادة الإعمار والتحول السياسي في لبنان، والقيام على وجه الاستعجال باتخاذ جميع التدابير التي تساعد على بلوغ هذه الغاية، على نحو ما حُدد في اتفاق الطائف وفي القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥١ - وسأواصل الجهود الذي أبذلها من أجل تحقيق هدف التنفيذ الكامل لهذه القرارات وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باستعادة سلامة لبنان الإقليمية وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط، طبقا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.